# القبيلة ودورها السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٩٠م

الأستاذ الدكتور الباحث
ماجد محيي الفتلاوي آزر عبد الحليم الكعبي

**ملخص البحث**

سلط هذا البحث الضوء علي تحليل أهم القوى الاجتماعية المؤثرة على الواقع السياسي في المجتمع اليمني وهي القبيلة وعوامل تأثيرها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، ومدى تأثيرها في صنع القرار السياسي اليمني بشكل خاص ،فقد مثلت القبيلة الركيزة الأساسية في استقرار أو تدهور الحياة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية منذ الثورة اليمنية في السادس والعشرين من أيلول عام ١٩٦٢م التي أطاحت بالنظام الامامي وأعلنت النظام الجمهوري ، وحتى إعلان الوحدة اليمنية بين الشطرين في الثاني والعشرين من آيار عام ١٩٩٠م .

قُسم البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة بين فيها الباحث النتائج التي توصلت إليها الدراسة ،تناول المبحث الأول مفهوم القبيلة والتركيبة القبلية للمجتمع اليمني إذ بين المبحث مفهوم القبيلة بشكل عام وموقف الفكر السياسي الغربي والفكر السياسي الاسلامي منها مع بيان مفهوم القبيلة كمفهوم سياسي لاسيما بيان التركيبة القبيلة للمجتمع اليمني، في حين ركز المبحث الثاني على دور القبيلة في الحياة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٧٧م وما صاحبها من تطورات سياسية اسهمت في بلورة دور شيوخ القبائل بشكل فعال ومؤثر، بدءًا من الثورة اليمنية وحتى اغتيال رئيس الجمهورية أحمد حسين الغشمي عام ١٩٧٧م، أما المبحث الثالث فقد بين المشاركة السياسية لقيادات القبيلة في ادارة شؤون الدولة من الدعم لحكم علي عبد الله صالح والمشاركة في السلطة التنفيذية فضلاً عن السلطة التشريعية وهذا مجتمعًا يشكل مدى تأثير القبيلة في صنع القرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية .

جاء اختيار عنوان البحث بـ **( القبيلة ودورها السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٩٠م)** من منطلق إن عام ١٩٦٢ يمثل تحولاً أساسياً في تاريخ اليمن هو اسقاط النظام الامامي وإعلان النظام الجمهوري ،ومثل عام ١٩٩٠م هو الآخر حدثاً مفصلياً في تاريخ اليمن هو إعلان الوحدة اليمنية بين شطري اليمن ولهذا رأى الباحث أن الأحداث التي تتخلل هذه المدة التاريخية جديرة بالدراسة فضلاً على قلة الدراسات الاكاديمية عن تاريخ اليمن الشمالي وهذا الجهد العلمي يعمل على سد الفراغ في المكتبة التاريخية في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية : القبيلة ، الجمهورية العربية اليمنية ، علي عبد الله صالح.

**Abstract**

**the most important of the social forces affecting the political reality in the Yemeni community, the tribe and its figures, political, economic and social impact in general and the impact of the right to Yemeni political decision in particular and as well as the research is a recent historical duration of the year 1962, the date of the announcement of the Republican Republic in Yemen and the announcement of the Yemeni unit in the year 1990 The section to discuss the first tribe and the social obligation of the Yemen and the second The role of the tribe in political life in Yemen and thus stabilizing the third to the tribal country in the political developments during the judgment of Ali Abdullah Saleh**

## المبحث الأول : مفهوم القبيلة والتركيبة القبلية للمجتمع اليمني.

### أولًا مفهوم القبيلة :

**أ- المعنى اللغوي للقبيلة** :يعرف علماء اللغة العربية القبيلة على أنها جماعة من الناس تنتسب إلى أبٍ وجدٍ واحد ،كقبائل العرب وسائر الناس، وأخذت قبائل العرب من قبائل الرأس لاجتماعها ، وجماعتها الشعب ، والقبائل دونها ، ويقال الشعب أكبر من القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ، كما والقبيلة من الحيوان والنبات الصنف ، ويقال رأيت قبائل من الطير أي اصنافًا وكل صنف منها قبيلة .([i])

**ب- المعنى الاصطلاحي**: تعرف القبيلة العربية على أنها جماعة من الناس ينتمون بانتسابهم إلى أب أو جد أعلى لذلك يقر النسابون أن كل قبيلة ترجع إلى جد أقدم حتى يصلوا إلى أن للعرب جدين هما : "قحطان وعدنان" ويكاد يجمع النسابون على أن قبائل اليمن كافة ترجع في الأصل إلى قحطان الجد الأول لقبائل الجنوب.([ii])

ففي بيئة العرب التي تعتبر القبيلة عبارة عن سياج اجتماعي للفرد لم يكن من المستطاع أن تقبل سيدًا يكون مجهول الهوية والاصل بل مثل هذا الامر يعد عند القوم ضائعًا ،فالقبيلة هي من تحمي الفرد وتضمن له حقوقه ، ولا يزال النسب من جهة الأب هو الحاسم في الاعتراف بالمكانة القبلية هذا من جهة ومن جهة أخرى فان القبيلة تربطها المصلحة المشتركة المتمثلة في تحديد الواجبات والالتزامات على أفرادها وتدفعهم جميعًا لحماية ما يهدد كيانهم وسيادتهم .([iii])

فالقبيلة : هي وحدة تنظيمية ،اجتماعية ،سياسية ، في المجتمع العربي ، توجد في المدن والصحاري وتضم بداخلها جماعات داخلية ، مثل العشيرة ، والبطن ، والفصيلة ، والرهط، وقد شكلت كل قبيلة مجتمعًا قائمًا بذاته ، مستقلً في ادارة شؤون معيشته ،وتشترك فيما بينها في تنظيمها الداخلي ، فهي ليست معزولة عن سائر القبائل الاخرى إذ انها تشكل جماعة متماسكة تتميز بالتضامن بالشعور بروح الفريق الواحد.([iv])

**ج- مفهوم القبيلة في فكر الاسلام السياسي.**

جاء الإسلام والمجتمع العربي تطغى عليه العصبية القبلية القائمة على الجاهلية العمياء بكل معانيها ، وبذلك جاء الاسلام بتعاليم تصيح ما كان عليه العرب من جهل في العادات والتقاليد القبيلة فقد جاء في حديث الرسول محمد (ص) **"انما بعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق"**([v]) فأقر العادات والتقاليد القبلية العربية المحمودة وشجع عوامل الترابط المألوفة بين البشر التي تؤدي إلى الوحدة بين المسلمين عامة كما واقر الاسلام التنوع والتعدد في الروابط الاجتماعية المختلفة بين الناس كالأسرة – والعائلة _و العشيرة _والقبيلة _ والوطن _ والعقيدة _ واللغة وسن لذلك تشريعات كافية لوحدتها في اطار الأمة الواحدة ،فأقر الاسلام القبيلة كإطار اجتماعي وألغى وحارب العصبية القبلية ووضع القبيلة في اطار التراحم والتعاطف وحفظ الانساب ولم يهدد الاسلام الروابط الطبيعية عند البشر وهي حب الانسان لوطنه الذي نشأ فيه وبذلك حل الولاء للإسلام محل الولاء للقبيلة .([vi])

لقد سعى الاسلام إلى اقامة الوحدة بين فئات المجتمع وليس دمجها ، لان الاسلام يرى ان البشر والامم مجموعة شعوب وقبائل لا تندمج تمامًا ، لان ذلك يخالف طبيعة الاشياء والمصالح غير المتماثلة للفئات الاجتماعية لكنها تنسجم وتتماسك محقق الحدود الدنيا أو العليا لبقاء المجتمع ([vii]) ، قال تعالى **" يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرا وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم ".**([viii])

كما أحل فكرة الأمة كإطار عام بديلاً عن القبيلة وجعل التمحور والانتماء حول العقيدة الاسلامية التي لا تشترط صلة القرابة والنسب([ix]) ، قال تعالى**" لا تجدُ قومًا يؤمنون بالله واليوم الآخر يُوآدّون من حادَّ الله ورسوله ولو كانوا آبائهم أو أبنائهم أو اخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الايمان وايدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها رضى الله عنهم ورضوا عنه اولئك حزب الله ألا ان حزب الله هم المفلحون ".**([x]) وفي الحديث الشريف قال (ص) **"أيها الناس إن ربكم واحد وكلكم لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أسود إلا بالتقوى ".**([xi])

وأما ما يتعلق بموقف الاسلام من القيم والاعراف والتقاليد لقبلية فقد اقر القيم الايجابية منها مثل: التسامح- التلاحم – المروءة – الوفاء – العفة – الشرف –إكرام الضيق – الحرية – الشجاعة – نصرة المظلوم –وجعلها تعمل ضمن اطار الامة الاسلامية وليس ضمن اطار القبيلة فحسب كما وحرم الاسلام الاحلاف المبنية على العصبية الجاهلية وسن نظام المؤاخاة فآخى بين المهاجرين والانصار على الحق والمساواة وكانت الاخوة في الدين تقوم مقام الاخوة في النسب كما ألغى نصرة القريب الظالم اذ قال (ص) **" انصر اخاك ظالمًا او مظلومًا"** أي جعل نصرة الظالم منعه عن ظلمة .([xii]) كما ألغى وسيلة الأخذ بالثأر حفاظًا على الاستقرار والامن المجتمعي وجعل تنفيذ العقوبات بيد ولي الامر والدولة بدلا من الفرد والقبيلة كما ألغى الغزو والاعتداء بغير وجه حق كالعادات القبلية السائدة وفرض الجهاد في سبيل الله للدفاع عن الامة والعقيدة الاسلامية .([xiii])

ويتضح مما سبق أن الاسلام تعامل مع المجتمع القبلي وقيمه وتقاليده في اتجاهين :

الأول: لم يلغي القبيلة كمفهوم وأبقى على اطارها واشكالها واسسها التنظيمية .

الثاني :أخرج القبيلة من مفهومها القديم المبني على العصبية القبلية إلى مفهومها الجديد المبني على مشروع اسلامي يتبنى تنظيما وتوحيدا مكونات القبيلة ضمن رؤية اسلامية جديدة تهدف إلى التماسك والترابط الاخوة والتعاون في ظل المفاهيم الاسلامية وليس العصبية القبلية .

**ت- مفهوم القبيلة في الفكر الغربي**

عرف قاموس أكسفورد القبيلة أنها(جماعة من الناس يشكلون مجتمعًا محليًا ويعلنون أنهم ينحدرون إلى جدٍ أو سلفٍ مشترك).([xiv]) ويذهب قاموس العلوم الاجتماعية في تعريف القبيلة إلى أنها عبارة عن نسق من التنظيم الاجتماعي يشمل عدة جماعات محلية وتقطن القبيلة إقليمًا مشتركًا وتتحدث لغة واحدة وتسود بينها ثقافة مشتركة .([xv])

وعليه فإن الفكر الغربي ينظر إلى الكيانات القبيلة على أنها كيانات راكدة تاريخيًا وغير قابلة للتطور ولا يمكن التعويل عليها لتطور المجتمع وتقدمة .([xvi])

أن هذه النظرة الغربية للقبيلة لا يمكن اسقاطها وتطبيقها على المجتمع اليمني والقبلي خاصة وأنها بعيدة عن الواقع والدقة والصلاحية لأسباب عدَ منها: ١- تجذر القيم القبلية في نفوس الافراد في المجتمع اليمني ٢- أن القبيلة في اليمن تمثل حجر الزاوية في الاحداث الاجتماعية والسياسية فهي الاساس الذي يجمع المجتمع ٣- بنية المجتمع اليمني مبني على بنية قبلية بحته فالسياسيين والاقتصادين والمثقفين وغيرهم هم مرتبطين قبليًا فالقبيلة تمثل عندهم الوطن الاول الذي لا يمكن العدول عنه .([xvii])

والحقيقة ان القبيلة في المجتمع اليمني ليست صماء أو شرًا لابد منه بل هي مؤسسة اجتماعية فعالة أولا ومؤسسة سياسية واقتصادية ثانيًا وهي في تطور مستمر ومواكبة لتطور الاحداث المعاصرة.

**ثانيًا: التركيبة القبيلة للمجتمع اليمني**

عرفت اليمن النظام القبلي منذ القدم حيث يتكون المجتمع اليمني من عدة قبائل تشكل طبقا لبعض التقديرات ما بين (٨٠-٨٥%) من مجموع السكان ، ويبلغ تعدادها أكثر من (١٦٠) قبيلة منها (١٤٠) قبيلة تقطن المناطق الجبلية و(٢٧)قبيلة تسكن المناطق الساحلية وتهامة([xviii]) ، ويتكون المجتمع القبلي في اليمن من ثلاث قبائل رئيسية هي:

أولاً: قبيلة حمير: إحدى القبائل الرئيسية في اليمن، سكنت قبائل حمير الجزء الجنوبي من المرتفعات والهضاب الوسطى ابتداء من قاع البون شمال مدينة صنعاء إلى المنطقة الواقعة بين ساحل البحر الأحمر وحضرموت جنوباً إلى عمان وقبيلة خولان والطيال من أشهر قبائل حمير وتعد المناطق التي تقطنها قبيلة حمير من أخصب مناطق اليمن الزراعية لكثرة الأمطار والينابيع والمياه الجوفية وقد سكنت هذه المناطق قبائل إخرى من مذحج وهمدان .

ثانياً: قبيلة مذحج: إحدى القبائل الأساسية في اليمن إستوطنت قبيلة مذحج المنطقة الشرقية المنحدرة إلى الأطراف صحراء الربع الخالي والتي تبدء من محافظة البيضاء حالياً وتمتد بإتجاه الشمال الشرقي إلى الجوف وتتكون قبيلة مذحج من قبائل عنس و مراد والحدا وقبائل إخرى .

ثالثا: قبيلة همدان: تعتبر قبيلة همدان من أشهر وأكبر القبائل اليمنية وسميت بهذا الإسم نسبه إلى همدان بن زيد تتفرع من هذه القبيلة أشهر قبيلتين في اليمن هما بكيل وحاشد تسكن همدان في المنطقة الشمالية بين صنعاء وصعدة.

قبيلتا حاشد وبكيل: قبيلتان مشهورتان في اليمن تتفرعان من قبيلة همدان تنتشر القبيلتان في المناطق الشمالية من اليمن وتعدان من أقوى القبائل اليمنية بأساً ولعبتا دوراً مهما في الحياة السياسية على مر تاريخ اليمن فالقبيلتان هما من قادا حركة عام١٩٥٩م ضد حكم الإمام أحمد وتنتسب قبائل حاشد إلى أبيهم الأكبر حاشد بن جشم بينما تنتسب قبائل بكيل إلى أبيهم الأكبر بكيل بن جشم وتتكون قبائل بكيل الأصلية من أربع قبائل هي قبيلة خارف وقبيلة بني صريم وقبيلة عذر وقبيلة العصيمات ،وأما قبائل بكيل الأصلية فتتكون من قبيلة نهم و أرحب و شاكر و عيال سريح و همدان الشام.([xix])

**المبحث الثاني: دور القبيلة في الحياة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٧٧م**

أن القبيلة في المجتمع اليمني الشمالي ليست تجمعاً سكانياً يقطن رقعة محددة من الأرض تربطه الروابط العصبية فقط بل هي نظام متكامل له قوانينه وتقاليده ونظامه الانتخابي وله نظام توزيع العمل بين أفراد القبيلة. [xx]

إن أهم قبيلتين مؤثرتين في اليمن الشمالي في السياسة هما قبيلتا حاشد وبكيل نتيجة لموقعهما الجغرافي المطل والمسيطر على العاصمة صنعاء وضواحيها زيادة على عدد أفرادها.[xxi]

ويرجع الدور الرئيس والمميز للقبيلة في تدخلها في الأوضاع السياسية لعدة أسباب منها:

١- الطابع الحربي للقبيلة أذ تتميز القبيلة بإحتوائها على قدرات عسكرية كبيره وبمختلف الأسلحة الثقيلة والخفيفة ولكل قبيلة جناح عسكري مهتم بالأمور الأمنية والعسكرية وهذه القوة العسكرية يمكن إن تكون أداة ضغط على الحكومة لذلك ترى إن الرؤساء اليمنيين إن لم يتحالفوا مع القبائل تجدهم يواجهون مشاكل أمنية وعسكرية وهذه القوة العسكرية أسهمت في تعزيز مكانتها السياسية لدى السلطة ،فعلي عبد الله صالح أخذ العبرة من الرؤساء السابقين وأصبح يتعامل مع القبيلة على إعتبارها قوة مؤثرة في إستقرار البلاد وكيف لا وهو ولد من رحم القبيلة .[xxii]

٢- المشاركة الفعالة لشيوخ القبائل اليمنية في السياسة ويعززون موقفهم السياسي بالتأييد القبلي لهم لذلك أصبحوا من صناع القرار السياسي في اليمن الشمالي وتبوؤ مناصب حساسة في الدولة اليمنية الحديثة[xxiii] كما قال مواطن يمني شمالي**" أنا في خدمة قبيلتي في أي شيء تطلبه مني لأني لوحدي ضعيف لكني قوي بقبيلتي".** [xxiv]

٣- انخراط أبناء القبائل وبشكل كبير في المؤسسات الأمنية وهذا يجعل القبيلة هي المحرك الأساس للسياسة في الجمهورية العربية اليمنية إذ إن معظم قادة الجيش ينتمون إلى أصول قبلية ويتأثرون بآراء ومصالح قيادات قبائلهم.[xxv]

٤- تعد القبيلة نفسها هي المحرك الأساس وراء نجاح الثورة اليمنية في الشمال في عام ١٩٦٢م وهي التي جندت أبنائها في سبيل تثبيت أركان الدولة اليمنية وبذلك هي ترى نفسها الأولى في إدارة شؤون هذه البلاد.[xxvi]

٥- مشاركة القبائل اليمنية في العمل التجاري والاقتصادي بعدما كانت لا تمتلك القدرة على القيام بهذا العمل وأصبحت تشكل عاملا مهما من عوامل النمو الاقتصادي.[xxvii]

٦- عامل القوة العددية في السكان التي تتميز به القبيلة والوحدة في الموقف والقيادة يجعل القيادة السياسية تسعى وراء التحالف معها من أجل ضمان الإستقرار في البلاد.[xxviii]

٧- وهناك ميزه إخرى تجعل من القبائل قوية وهي إنها تسعى لحماية أعضائها عبر التكتلات القبلية ضد الدولة عندما تشعر بأن الأخيرة تهدد كيانها أو أحد أعضائها وذلك عبر آليات يتم عبرها عقد التحالفات بين القبائل خاصة في حالة نشوب حرب أو صراع سياسي ومن هذه الآليات هو النظام القبلي "المؤاخاة " [xxix]أو التحالفات (القبلية –القبلية) التي يقصد بها تحالف قبيلة ضعيفة مع قبيلة قوية لإتخاذ موقف معين تجاه الخطر الذي يهددهما وهذا الأمر فضلاً عن إن للقبيلة قوة أخرى واهمية كبيرة بالنسبة للدولة وتعتبر الأحلاف من أهم عوامل الضغط على الدولة لأنها تعزز قوة القبيلة إجتماعياً وعسكرياً وسياسياً.[xxx]

٨- استمرار فعالية الثقافة القبلية في حل المشكلات التي يعاني منها الناس مقابل ضعف المؤسسات السياسية وعدم تنفيذ القوانين الأمر الذي جعل الفرد يلجأ إلى القبيلة والأحتكام لقوانينها لحل مشكلاته سواء مع الدولة أو مع أفراد المجتمع [xxxi].

القبيلة في اليمن الشمالي تمثل ركن الزاوية في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، فتدخل القبيلة في صنع القرارات السياسية أمر طبيعي جدا فأن مشاركتها في الثورة اليمنية كان واضحاً عبر تأييدهم لها والمساهمة في إعلان الثورة ونجاحها فقد تشكل وفد من شيوخ القبائل وتوجه للقاء محمد البدر في يوم التاسع عشر من أيلول عام ١٩٦٢م بهدف مبايعته للإمامة لكن الشيوخ إستغلوا هذه الفرصة وقاموا بمطالبة البدر بإصلاحات شاملة بهدف إظهار النية الحقيقية للبدر وإظهار فشله في تنفيذ المطالب حتى تكون ذريعة لإعلان الثورة، فقابل الإمام محمد البدر المطالب بالسخرية وإنه سيسير على نهج والده في جميع الجوانب وبذلك أصحبت الإمور واضحة للجميع .[xxxii]

وفي ليلة إعلان الثورة شارك ثلاثة وثلاثون شيخاً من مختلف القبائل في الدفاع عن الثورة فقد تم تحشيد أبناء القبائل الذين كانوا من أكبر القوات التي شاركت في الثورة و الحرب الأهلية بين اليمنيين الجمهوريين والملكيين .[xxxiii]

ونظراً لأهمية القبيلة وتأثيرها في الجوانب السياسية والعسكرية والإجتماعية فقد صدر قرار جمهوري في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٦٢م والقاضي بتشكيل مجلس الدفاع الأعلى للشيوخ والذي يتكون من مائة وثمانين شيخاً وتكون مهمته الدفاع عن النظام الجمهوري وحماية مبادئ الثورة اليمنية وحماية الحدود مع المملكة العربية السعودية وتضمن القرار أن يشكل في كل لواء مجلس شيوخ القبيلة ليكون بمثابة المحافظ على أمن اللواء ويكون لهذه المجالس مقراً رسمياً باسم مجلس الدفاع الأعلى لشيوخ القبائل في العاصمة صنعاء وتتمتع هذه المجالس بالصلاحيات الدستورية ويتقاضى مجلس شيوخ القبائل الأعلى مرتباتهم سنوياً أما أعضاء مجالس شيوخ اللواء يتقاضون مرتباتهم شهرياً .[xxxiv]

أدت مجالس الشيوخ دوراً بارزاً في تنفيذ سياسة الدولة فقد أصبحوا هم المسؤولون عن إحضار أي شخص يكون مطلوب من السلطة القضائية ولذلك سمو بإدارة القبض القضائي وفي نيسان ١٩٦٣ م تم تعين ثلاثة عشر من الزعامات القبلية في عضوية مجلس القيادة .[xxxv]

ولتكريس الدور القبلي بشكل رسمي تم إنشاء وزارة لشؤون القبائل في الثاني من نيسان عام ١٩٦٣م أول من وتولى حقيبة الوزارة عبد السلام صبرة .[xxxvi]

ويظهر مما سبق إن القبيلة أصبحت مؤسسة رسمية تعمل ضمن نطاق الدولة .

ومع هذا الشكل الرسمي ظلت القبيلة محط إستفزاز للسلطة فنجد عبد الله السلال يقوم بإجراءات ضد الإنتماء القبائلي والسعي للحد من نفوذهم فألغى مجلس الدفاع الأعلى وإبدله بمجلس الأمن القومي وقلص أعضاء المجلس الرئاسي ذا الإنتماء القبلي من عشرة أعضاء إلى أربعة أعضاء وتشكل نتيجة للسياسة الإستقصائية بحق النفوذ القبلي والتيار الاصلاحي القبلي المتمثل بمحمد محمود الزبيري والشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والقاضي عبد الرحمن الأرياني وعبد السلام صبره، وغيرهم *من الضباط والعلماء والشيوخ وأصبح هناك* صراع بين هذا التيار والتيار الثوري السلطوي المتمثل بعبد الله السلال وبعض الضباط المدعومين من النظام المصري وهناك تيار آخر ثوري معتدل متمثل بحسن العمري ومحسن العيني .[xxxvii]

مارس الشيوخ عملهم السياسي المعارض للسلطة عبر عقد المؤتمرات ومن أهمها مؤتمر عمران الذي عقد في الثاني من أيلول عام ١٩٦٣م بدعوى من محمد محمود الزبيري وحضر المؤتمر هو ومحمد احمد نعمان والقاضي عبد الرحمن الأرياني وبمشاركة فعالة من قبل شيوخ القبائل ومنهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ حاشد والشيخ أمين أبو راس شيخ مشايخ قبيلة بكيل وخرج المؤتمر بعدة قرارات منها:

١- إيقاف الحرب الأهلية اليمنية بين الجمهوريين والملكيين .
٢- تكوين جيش شعبي من أبناء القبائل .
٣- انتخاب مجلس شورى .
٤- إنهاء عمل المحاكم العسكرية .

رفضت هذه القرارات رفضاً تاماً من قبل عبد الله السلال[xxxviii] وتزايد الموقف صعوبة عندما اغتيل زعيم التيار الاصلاحي محمد محمود الزبيري في الأول من بيسان عام ١٩٦٥م ونتيجة لعملية الاغتيال هددت القبائل بالزحف على العاصمة إن لم يعين أحمد محمد نعمان رئيساً للوزراء وفي الخامس من نيسان عام ١٩٦٥م أصدر عبد الله السلال مرسوماً بتعين أحمد محمد نعمان رئيساً للوزراء.[xxxix]

وبوصول ممثل التيار الإصلاحي إلى الحكم قام بإجراءات تحد من صلاحيات رئيس الجمهورية فقد تم الغاء مجلس القيادة الجمهوري وشكل مجلس رئاسي جديد ضم أعضاء يمثلون التيار الإصلاحي منهم القاضي عبد الرحمن الأرياني والشيخ أحمد علي عثمان وأحمد محمد نعمان نجل أحمد محمد نعمان رئيس الوزراء والشيخ نعمان بن قايد بن راجح ودعا إلى عقد أول مؤتمر للسلام في خمر وأطلق عليه مؤتمر خمر للسلام الذي عقد في الثاني من أيلول عام ١٩٦٥م واستمر لمدة أربعة أيام وترأسه القاضي عبد الرحمن الأرياني [xl] وخرج بعدة قرارات منها:

١- تعديل الدستور .
٢- إنهاء الصراع بين الجمهورين والملكيين.
٣- إقامة مجلس جمهوري .

٤- انتخاب مجلس شورى.[xli]

استمر الصراع قائماً بين السلطة وبين الشيوخ حتى إن تم توجيه دعوة من قبل جمال عبد الناصر للتيار الإصلاحي للقدوم للقاهرة لبحث الأزمة بينهم وبين السلطة وفوجئ الوفد بإحتجازه في القاهرة واستمر الحجز لمدة عام وكان من بين المحتجزين خمسين شيخاً وفي ظروف حصار السبعين أطلق سراح الوفد.[xlii]

شهدت اليمن الشمالي انقلاب عسكرياً أبيض في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩٦٧م أطاح بالسلال وتم تشكيل مجلس جمهوري برئاسة عبد الرحمن الأرياني (١٩٦٧- ١٩٧٤م) وعضوية الشيخ محمد علي عثمان وحسن العمري ولاقت القبيلة في هذه المدة دعماً كبيراً من السلطة إذ كانت القبائل وأفرادها السبب في الأطاحة بالسلال فقد اعتمدت السلطة الجديدة على القبائل في الدفاع عن صنعاء في حصار السبعين يوما فقد تقدمت جموع القبائل مسرعةً للدفاع عن العاصمة يقودهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وحمود الصبري والشيخ أحمد علي المطري والشيخ نعمان بن قايد وعملوا على حراسة طريق صنعاء الحديدة وقامت قبائل إب وسنحان ونهم وذو حسين وحاشد، بتشكيل ما يسمى بالجيش الشعبي الذي شارك في فك الحصار عن صنعاء من قبل قوات الملكيين المدعومة سعودياً.[xliii]

وبإنتهاء الحصار على صنعاء أدركت قوى الملكيين ومن ورائها السعودية إنها لا تستطيع إعادة النظام الملكي وبدأت المصالحة الوطنية وإنتهت بذلك الحرب الأهلية في عام ١٩٧٠م.[xliv]

في عام ١٩٦٩م تم تشكيل المجلس الوطني المؤقت وكان لشيوخ القابل هيمنة واضحة فقد كان أعضائه ٦٣ عضوا وشكل الشيوخ ٤٣ عضوا فيه وأصبح الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيسا للمجلس الوطني في أول جلسة للمجلس في السادس عشر من آذار عام ١٩٦٩م.[xlv]

وفي عام ١٩٧١ تم انتخاب أول مجلس شورى (البرلمان) وكان لشيوخ القبائل أغلبية كبيرة فقد كان أعضاء مجلس الشورى مائة وتسعة وخمسين عضوا وكان عدد مشايخ القبائل اثنين وتسعين عضوا وتم انتخاب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيساً له وبهذه الأغلبية أصبح لشيوخ القبائل نفوذا ليس على مستوى السلطة التشريعية فحسب بل حتى على صنع القرار السياسي في السلطة التنفيذية فقد مثل القبائل في المجلس الجمهوري الشيخ محمد علي عثمان من الخامس من تشرين لثاني عام١٩٦٧م الثلاثين من آيار عام ١٩٧٣م وكما إن الأغلبية التي حصدها الشيوخ في مجلس الشورى مكنتهم من الحصول على حقائب وزارية فقد تولى ستة شيوخ حقائب وزارية في حكم الأرياني.[xlvi]

ونتيجة لتدهور الأوضاع السياسية وانتشار الفساد المالي والإداري وظهور الصراع بين الشخصيات السياسية بين رئيس مجلس الشورى عبد الله الأحمر وبين رئيس المجلس الجمهوري عبد الرحمن الأرياني بدأت الأمور تخرج عن السيطرة وأيضا أصبحت هناك أصوات من المؤسسة العسكرية تسيطر على الوضع ونتيجة لهذه الأوضاع أعلن عبد الرحمن الأرياني استقالته وتبعه عبد الله الأحمر بالاستقالة ايضا وبذلك انتقلت السلطة إلى المؤسسة العسكرية بقيادة العقيد إبراهيم الحمدي في الثالث عشر من حزيران عام ١٩٧٤م.[xlvii]

بدأ الحمدي عهده بإجراءات قاسية ضد النفوذ القبلي فقذ إعتبر هذا النفوذ عقبة أمام التحديث في مؤسسات الدولة فعمل على تجميد مجلس الشورى ذي الأغلبية القبلية برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر وإيقاف العمل بالدستور الدائم لعام ١٩٧١م وقلص عدد أعضاء مجلس القيادة من الشخصيات ذات الإنتماء القبلي من عشرة أعضاء إلى أربعة أعضاء وعلى الرغم من سياسة الحمدي تجاه القبائل الصارمة لكن قيادة الجيش حرصت على أن تكون على صلات متوازنة مع القبائل وخاصة قبائل حاشد المدعومة من السعودية وحتى يتجنب الجيش المصادمة العسكرية مع القبائل اتخذت الخطوات التالية :

١- تعيين بعض شيوخ القبائل في مجلس القيادة وبنسبه ٤٣%من مجموع الأعضاء السبعة وأيضا عين ثلاث ضباط من عشيرة أبو لحوم ومجاهد أبو شوارب.[xlviii]

٢- عند تشكيل أول حكومة في عهد الحمدي في الثالث والعشرين من حزيران عام ١٩٧٤م برئاسة محسن العيني وهو صهر الشيخ سنان أبو لحوم وقد مثل القبائل ثلاث من المشايخ القبلية هم أمين أبو راس الشيخ صلاح المصري أحمد الكباب وفي الحكومة الثانية المشكلة في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٥م ضمت الحكومة من المشايخ أمين أبو راس والشيخ صلاح المصري.[xlix]

٣- تعيين الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيسا للجنة لإعداد مشروع ما يطلق عليه برنامج العمل الوطني الذي تشكل في الخامس عشر من آب عام ١٩٧٤م وتكونت من تسعة وعشرين عضوا بينهم سبعة أعضاء من القبائل والشيخ سنان أبو لحوم كان أحدهم .[l]

٤- أُعلن عن قرار جمهوري بتعيين الشيخ سنان أبو لحوم مساعدًا لرئيس مجلس القيادة للأشراف على الإيرادات ومشاريع التنمية وأيضا صدر قرار جمهوري بتعيين الشيخ مجاهد أبو شوارب نائبا للقائد العام للقوات المسلحة.[li]

على الرغم من هذه الإجراءات التي طمأنت الحمدي بأنه في مأمن من القوى المدعومة من السعودية والقبائل إلا إنه أبقى على سياسته في عدم إعطاء القبائل القدرة على التوسع والنفوذ، فقد أعلن في عام١٩٧٥ حل مجلس الشورى الذي جمد في بداية عهده، واستمر في مضايقة كل من الشيخ عبد الله الأحمر الذي يمثل قبائل حاشد والشيخ سنان أبو لحوم الذي أبعده من منصبه كنائب قائد القوات المسلحة وحل محله أحمد حسين الغشمي ليمثل قبائل بكيل وسعى لتحجيم دورهم ليس سياسياً فحسب بل حتى داخل القبائل عبر تقوية الجيش النظامي مقابل إضعاف الجيش الشعبي وتطوير التجمعات التعاونية في المناطق بهدف إضعاف سيطرة الشيوخ وانتجت هذه السياسة أن دعا الشيخ عبد الله الأحمر إلى عقد مؤتمر ثاني في خمر في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٧٥م وحضرته القبائل ووجهائها وخرج المؤتمر بعدة مطاليب منها :

- أن يشارك الجميع في حكم البلاد
- أن يكون الحكم جمهورياً ديمقراطياً دستورياً
- إتهموا الحمدي بالدكتاتورية في الحكم لإنفراده في السلطة وإنه لم يأت بطريقة دستورية
- تشكيل لجنة من القبائل لمتابعة مطالب المؤتمر وإيصالها إلى المعنيين في الأمر.[lii]

واستمر الصراع بين السلطة والقبائل حتى نهاية عهد الحمدي في الحادي عشر من تشرين الأول عام ١٩٧٧م مقتولاً في بيت نائبه أحمد حسين الغشمي.[liii]

**المبحث الثالث: دور القبيلة في التطورات السياسية خلال حكم علي عبد الله صالح ١٩٧٨-١٩٩٠م**

تميز عهد الغشمي بقصر مدة رئاسته للجمهورية العربية اليمنية وفي بداية هذه المدة القصيرة سعى إلى تطويق سلطة شيوخ القبائل وعدم فتح أبواب الحوار معهم إلا إن هذه السياسة سرعان ما تبددت وبدأ يتحالف مع القبائل وإشراكهم في الإمتيازات السياسية والاقتصادية.[liv]

من أولى خطواته السياسية هو إنشاء المجلس التأسيسي الذي شكل الشيوخ فيه خمسة وثلاثين عضوا من مجموع أعضائه التسعة والتسعين .[lv]

لم يكن القدر يمهل الغشمي ليكمل مدة رئاسته لا بل لم يمهله ليكمل السنة الأولى من الحكم فقد تم اغتياله بحادثة الحقيبة الدبلوماسية الموجهة من قبل السلطات في اليمن الجنوبي في الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٧٨م.[lvi]

وفي السابع عشر من تموز وصل علي عبد الله صالح للسلطة فواجه في بداية عهده صعوبات كبيرة ووضعاً متأزماً وحتى يتمكن من الخروج من هذه الصعاب ويخرج البلاد من مأزقها السياسي والأمني والاقتصادي فتبع سياسة مخالفة لما كان إسلافه يتبعوها في إدارة البلاد فقد أبدى إستعداده للتفاوض وفتح أبواب الحوار مع جميع الفرقاء السياسيين فأن أبرز ما تميز به علي عبد الله صالح هو إنفتاحه على الجميع عبر الحوار ونجح في تحقيق إنجازات كبيره على المستوى الداخلي[lvii] إذ نجده يقول **"الحوار هو الوسيلة المثلى لحل الخلافات بدلا من العنف ،والسبيل الأمثل لمعالجة كافة القضايا وحل كل الخلافات وصولاً إلى الأفضل، وعلينا أن نعمل جميعاً على إحترام الرأي والرأي الآخر ،وأن تتوافق شعاراتنا مع ممارستنا ،وعلينا إن نتعلم كيف ندير خلافاتنا وأن نتعلم من مدرسة الديمقراطية ومدرسة الديمقراطية لا تعني الإساءة للأخرين ، وإثارة الحقد بل تعني البناء ،ونتعلم كيف نتخاطب ونتحاور مع بعضنا البعض ،وكيف ندير خلافاتنا من أجل الأمة وليس من أجل مصالحنا وكراسينا في السلطة "** .[lviii]

فقد اتضحت ملامح السياسة التي يسير عليها في إدارة البلاد عبر أول خطاب له بعد توليه المنصب في عام ١٩٧٨م فقد أكد الحفاظ على مبادئ الثورة اليمنية ومواصلة العمل في سبيل تحقيق النجاحات في جميع الأصعدة وصولاً لبناء الدولة اليمنية الحديثة .[lix]

كانت القوى القبلية من أولى اهتمامات علي عبد الله صالح إذ أنه اعتبرها من أهم مصادر دعم حكمه وبسط الأمن والاستقرار فقد كان للقبيلة الدور الفعال في القضاء على تمرد الجبهة الوطنية الديمقراطية في عام ١٩٧٩م [lx] فضلاً عن أنه ولد من رحم القبيلة فقد اتبع علي عبد الله صالح إجراءات من شأنها أن تعزز موقف القبيلة في الجمهورية العربية اليمنية منها:

١- إنشاء لجنة الحوار الوطني في السابع والعشرين من آيار عام ١٩٨٠م التي ضمت مختلف الإتجاهات السياسية [lxi] وعين الشيخ سنان أبو لحوم عضوا في لجنة الحوار الوطني في آيار ١٩٨٠م.[lxii]
٢- عمل على توسيع مقاعد المجلس التأسيسي من تسعة وتسعين عضوا إلى مائة وتسعة وخمسين عضوا كان عدد أعضاء القبائل فيه ثلاثة وستين عضواً وشكلوا الشيوخ نسبة من بين الأعضاء ٤٠%.[lxiii]
٣- تم إنشاء لمجلس الإستشاري في عام ١٩٧٩م وأصبح عبد الله الأحمر رئيسا له وكل من الشيخ صادق أمين أبو راس و الشيخ سنان أبو لحوم و الشيخ علي أحمد المطري أعضاء من بين خمسة عشر عضواً المكونين للمجلس الإستشاري.[lxiv]
٤- العمل على إنشاء وتطوير المجالس المحلية التي من شأنها أن تقوي العلاقة بين السلطة وبين القبائل.[lxv]
٥- تأسيس المؤتمر الشعبي العام الذي ضم في عضويته جميع القوى السياسية الموجودة على الساحة اليمنية بما في ذلك الزعامات القبلية فقد شكل الشيوخ سبعة عشر عضوا في اللجنة الدائمة ومنهم الشيخ عبد الله الأحمر عضوا في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في آب/١٩٨٢م وأيضا الشيخ سنان أبو لحوم من بين الأشخاص القبلية المنتخبة في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي والشيخ صادق أمين أبو راس والشيخ مجاهد أو شوارب والشيخ ناجي صالح الرويشان و الشيخ أحمد علي المطري والشيخ محمد حسن دماج والشيخ نعمان قائد راجح.[lxvi]

استمر علي عبد الله صالح في إشراك القبائل في الجانب السياسي والعسكري بشكل مباشر في إدارة الدولة فقد أصدر قرار جمهوري رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٢م والتي نصت المادة الأولى منه على إعادة تشكيل وتنظيم الجيش الشعبي بحيث يتبع للقيادة العامة للقوات المسلحة ورئاسة هيئة الأركان العامة وإنشاء قيادة خاصة به وأصبح شيوخ القبائل عبارة عن سد أمام علي عبد الله صالح فقد اتصفت المرحلة بطابعها الخارجي وتأثيرها الداخلي، فالسعودية باتت تضغط على علي عبد الله صالح في قضية رسم الحدود فضلاً عن الصراع السياسي الذي نشب بين تيارين رئيسيين في الحزب الاشتراكي في جنوب اليمن في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٨٦م وكان موقف القبائل هو وقف القتال والتمسك في الحوار كحل للأزمة بين المتصارعين .[lxvii]

وفي الخامس من تموز عام ١٩٨٨م تم انتخاب مجلس الشورى وانتخب مائة وثمانية وعشرون عضوا بالإقتراع السري المباشر وكان من بينهم أربعة وأربعين عضوا يمثلون القبائل وتم تعيين واحد وثلاثين عضوا من قبل رئيس الجمهورية من بينهم اربعة أعضاء من شيوخ القبائل.[lxviii]

وفي المجلس التشريعي (البرلمان) كان ثمانية واربعون عضواً يمثلون القبائل اليمنية من مجموع عدد أعضاء المجلس التشريعي البالغ عددهم مائة وأحد عشر عضوا والعدد شكل أثر واضح للقبيلة في صنع القرار السياسي عبر المشاركة السياسية في السلطة التشريعية سواء بالتعيين أو بالانتخاب وهذا دلالة واضحة على قوة النفوذ القبلي في الحياة الاجتماعية والسياسية من جهة وتماسك السلطة السياسية مع القبيلة وزعمائها بروح الوفاق والتعاون من جهة أخرى.[lxix]

ومن هذا النفوذ السياسي والتشريعي للقبيلة أسهمت بشكل ملحوظ في إقامة الوحدة اليمنية بين الشطرين ،فقد حضر في الواحد والعشرين من آيار عام ١٩٩٠م أعلان الوحدة أكبر زعماء القبائل في الشمال وعلى رأسهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم والشيخ ناجي عبد العزيز الشايف و الشيخ مجاهد أبو شوارب [lxx] وفي جواب الرئيس علي عبد الله صالح على سؤآل من صحيفة الثورة اليمنية عن حقيقة معارضة بعض القبائل للوحدة وأجاب الرئيس قائلاً" **هناك إشاعات مغرضة يحاول أن يروجها الأعداء حول الخلاف بين القبائل والسلطة بشكل عام .....وما نريد أن نؤكده هنا بأنه لا يمكن تصور وجود كيان مستقل للقبائل خارج إطار الدولة لأنهم جزء منها ومن الشعب بل هم غالبية الشعب .....وكل ما يشاع عن المعارضة لا أساس له من الصحة.....**" .[lxxi]

وبعد إعلان الوحدة اليمنية بين شطري اليمن تم دمج مجلس الشورى الذي كان في اليمن الشمالي مجلساً منتخبا ومجلس الشعب الأعلى الذي كان في الجنوب بمجلس تشريعي واحد وقد ترأس الجلسة الأولى الشيخ سنان أبو لحوم بإعتباره أكبر الأعضاء سناً.[lxxii]

وفي الرابع عشر من آيار عام ١٩٩٠ تم تشكيل المجلس الإستشاري لرئيس الجمهورية والذي كان فيه عدد الشيوخ سبعة أعضاء من أصل خمسة وأربعين عضوا وكان من بين الأعضاء الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر و الشيخ سنان أبو لحوم وغيرهم .[lxxiii]

وفي أول حكومة إنتقالية تشكلت بعد إعلان الوحدة في الخامس والعشرين من آيار عام ١٩٩٠م كانت تتكون من عشرين وزيرا للجزء الشمالي وتسعة عشر وزيرا للجزء الجنوبي وكان عدد الشيوخ من وزراء الجزء الشمالي ستة شيوخ ، ومن بينهم الشيخ مجاهد أبو شوارب الذي تقلد منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية ويلاحظ عبر التشكيلة الوزارية الموحدة أن المؤتمر الشعبي العام ركز على بعض الشخصيات القبلية في إشراكها في الحكومة ضمن عدد أعضائه بينما الحزب الاشتراكي لم يضع في حكومته أي وزير من الزعامات القبلية في الجنوب نظراً لعدم وجود رغبة من قبل الحزب الاشتراكي في إشراك الدماء القبلية .[lxxiv]

وفي ضوء التشكيلة الوزارية خطب علي عبد الله صالح وأشار إلى دور القبيلة في إدارة الدولة "**أن القبيلة في اليمن كأصل ثابت تمثل الرافد لكل عطاء خير تشهده اليمن فهي رافد للقوات المسلحة، ورافد للحكومة، ورافد لمجلس النواب** ".[lxxv]

ويظهر مما تقدم أن للقبيلة الدور البارز في مختلف الجوانب السياسية والتشريعية والحزبية وكانت مشاركة في كل مفاصل الدولة اليمنية في الشمال قبل الوحدة وبعد الوحدة وهي تعتبر العامل الأساس في إبقاء علي عبد الله صالح في السلطة لذلك ادرك إن الخلاص من وجع القبيلة يكمن في إشراكهم في السلطة.

**الخاتمة.**

تناول هذا البحث تحليل اهم القوى الاجتماعية المؤثرة على الواقع السياسي في المجتمع اليمني وعوامل قوة تأثيرها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام ومدى تأثيرها على صنع القرار السياسي اليمني بشكل خاص وأهم النتائج التي توصل اليها البحث تم تلخيصها فيما يلي:

**أولاً:** أن القبيلة اليمنية تشكل مفهومًا سياسيًا يجمع بعضًا من سمات الحزب السياسي فهي تسعى للوصول للسلطة السياسية والمشاركة الفعالة في صنع القرار السياسي لكي تحقق بذلك مصالحها ومتطلباتها.

**ثانيًا:** أن القبيلة ليست في تعارض أو تصادم مع الدولة فتاريخيًا كانت القبيلة وما تزال جزءًا من الدولة اليمنية .
ثالثا: أن من يكسب ود القبائل وارضائها يستمر في الحكم طويلاً.
**رابعًا:** أن القبيلة متمثلة بزعمائها قد سبقت الفئات المثقفة وحاملي الشهادات العليا إلى صناديق الاقتراع ومقاعد المجالس النيابية وتقاسم السلطة .
**خامسًا:** أن القبيلة اليمنية تمتلك من القوة ( الاجتماعية ،والسياسية ، والعسكرية ) ما مكنها في مشاركة الدولة في امتلاك أدوات القمع والاكراه ، الامر الذي جعل حق استخدام القوة مشاعًا بين الدولة والقبيلة .
**سادسًا:** ظهور عدد من الرموز القبلية على مسرح الحياة السياسية وتبوئها على مناصب سياسية وعسكرية حساسة واتجاهها نحو الاستثمار الاقتصادي الامر الذي جعلها تجمع بين رباعية مصادر القوة المتمثلة في : الانتماء القبلي- والمنصب السياسي- والرتبة العسكرية – والثروة الاقتصادية ولاشك هذا ضاعف من تأثيرها في صنع القرار السياسي.

**المصادر والهوامش.**

[i]- جمال الدين أبو الفضل الشهير بن منظور ، لسان العرب، دار المعارف ، ج١، ص ٣٥١٩؛ مجد الدين الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط٢، ١٩٨٧م، ص ١٣٥١.
[ii]- فضل على أبو غانم ، البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير ، دمشق ، مطبعة الكتاب العربي ، ط١، ١٩٨٥م، ص ٣٦.
[iii] - محمد الظاهر ، المجتمع والدولة ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٤م، ص ٤٠.
[iv] - حسين حسين صالح سميع ، أثر القبيلة على صنع القرار السياسي في اليمن (١٩٨٠-٢٠٠٣م) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،،جامعة النيلين ، السودان ، ٢٠٠٨م، ص ١٢.
[v] - نقلا عن :الأمام النوري ، رياض الصاحين ، دار الجيل ، بيروت ،د ت، ص ٨٨.
[vi] - محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي ومحدداته وتجلياته ، مركز دراسة الوحدة العربية ، بيروت ، ط٤، ٢٠٠٠م، ص ٩٧.
[vii] - المصدر نفسه،
[viii] - سورة الحجرات ، آية (١٠).
[ix] - محمد عابد الجابري، المصدر السابق ،ص ٩٢.
[x] - سورة المجادلة ، آية (٢٢).
[xi] - نقلا عن : الأمام النوري ، المصدر السابق ، ص ٥٥.
[xii] - الامام النوري ، المصدر السابق ، ص٩٤.
[xiii] - حسين حسين صالح سميع، المصدر السابق ، ص ١٥.
[xiv]- محمد محسن الظاهر : المصدر السابق، ص ٣٨.
[xv] - المصدر نفسة .
[xvi]- حسين حسين صالح سميع، المصدر السابق ، ص١٦
[xvii] - حسين حسين صالح سميع، المصدر السابق، ص ١٧.
[xviii]- سعيد حميد الغليسي، دور القبيلة في الحياة السياسية خلال فترة حكم المملكة المتوكلية اليمانية (١٩١٨-١٩٦٢) م رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صنعاء ،٢٠٠٣م،ص١٠..
[xix] - سعيد حميد الغليسي، المصدر السابق،ص١٠-١٢.
[xx] بلقيس أحمد منصور أبو إصبع ،النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، المصدر السابق ،ص ٦٥.
[xxi] خالد صالح علي شطيف ،الصراع السياسي في اليمن ١٩٩٠–٢٠١٠، أطروحة دكتوراه ،كلية الآداب ،جامعة اليرموك ، الأردن،٢٠١٣م،ص ٣٢.
[xxii] فضل أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الإستقرار والتغيير، مطبعة الكاتب العربي ،د.ن ،١٩٨٥م، ص٣٣٥.
[xxiii] خالد صالح علي شطيف ،المصدر السابق ،ص٣٣.
[xxiv] نقلا عن :أحمد محمد أبو زيد، الدور السياسي للقبيلة في اليمن: مستقبل الصراع في جنوب اليمن كدراسة حالة ،محاضرة في جامعة الجزيرة، مركز الخليج لسياسات التنمية، دبي ،تشرين الثاني،٢٠١٣م، ص ١٢.
[xxv] بلقيس أحمد منصور أبو إصبع ،النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ،المصدر السابق ، ص ١٨٥.

[xxvi] المصدر نفسه، ص٧٠.

[xxvii] محمد عبد الملك المتوكل، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٢م، ص٥٨٩.

[xxviii] محمد حسين الظاهر، المصدر السابق ،ص١٢٠.

[xxix] نظام المؤاخاة: هو نظام متبع بين القبائل اليمنية ويعني لجوء المظلوم سواء كان فردا أو اسرة أو قبيلة إلى قبيلة أخرى لها القدرة لحمايته من ظالميه وإرجاع حقه من أرض أو مال أو دم من أي جهة أيا كانت وعندها يقوم المجبر على التفاوض مع الجهة المستجار منها وإخبارهم بالظلم الذي وقع عليه ويمكن في أغلب الأحيان تسوية الموضوع في الطرق السلمية أو في بعض الأحيان الإلتجاء إلى القوه ،للمزيد انظر : فضل أبو غانم ، المصدر السابق ،ص ٢١١.

[xxx] المصدر نفسه، ص ١٨٠.

[xxxi] محمد حسين الظاهر، المصدر السابق، ص ٨٤.

[xxxii] محمد أحمد العشملي ،الوحدة والصراع السياسي دراسة في تكوين اليمن الحديث من ١٩٨٢- ٢٠٠٤م، مكتبة مدبولي القاهرة ،٢٠٠٦م،ص ١٨٦.

[xxxiii] عبد الله البردوني ،الثورة والثقافة في اليمن ،الكتاب العربي ،دمشق ،١٩٩٦م،ص ٦٣.

[xxxiv] حسين حسين صالح سميع ،المصدر السابق ،ص٦٧.

[xxxv] جوفكايا. ايلينا.ك، المصدر السابق ،ص ٧١.

[xxxvi] عبد الله البردوني ،اليمن الجمهوري ،المصدر السابق ،ص ٥.

[xxxvii] محمد أحمد العشملي ،التاريخ السياسي ،المصدر السابق ،ص ٨٦.

[xxxviii] أحمد صالح الصياد ،المصدر السابق ،ص ٢١٠.

[xxxix] منير عبود جديع ، أحمد محمد نعمان ودورة السياسي في اليمن ١٩٠٦-١٩٩٦،مجلة كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار، مج:١، العدد (٤)، ، تشرين الأول ٢٠١٨م ، ص ٢٢٠.

[xl] جوفكايا. ايلينا.ك، المصدر السابق ،ص ٧٨.

[xli] سعيد أحمد الجنابي ،الحركة الوطنية ،المصدر السابق، ص ٥١٢.

[xlii] حسين حسين صالح سميع ،المصدر السابق ،ص ٧١-٧٢.

[xliii] سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية ،المصدر السابق، ص ٣١١.

[xliv] وداد خضير حسين وآخرون ، المصدر السابق، ص ١٩٩.

[xlv] سعيد أحمد الجناحي ،الحركة الوطنية ،المصدر السابق، ص ٥٥١.

[xlvi] مطهر العزي ، التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية ، الكتاب العربي ،دمشق ،١٩٨٥م ، ص٢٦٠.

[xlvii] أحمد جابر عفيف، شاهد على اليمن أشياء من الذاكرة ،مؤسسة العفيف الثقافية ،صنعاء ،ط١، ٢٠٠٠م، ص ١٣-١٧.

[xlviii] جريجرى جويس ،المصدر السابق ،ص١٨١.

[xlix] حسين حسين صالح سميع ،المصدر السابق ،ص٨٠.

[l] سعيد أحمد الجناحي ،الحركة الوطنية ،المصدر السابق، ص٥٢١.

[li] حسين حسين صالح سميع ،المصدر السابق، ص٨١.

[lii]حسين حسين صالح سميع، المصدر السابق، ص٨١-٨٣.

[liii] ساره مكي عبد علي عباس الشمري ، المصدر السابق ،ص٨٢.

[liv] محمد حسين الفرح، معالم عهود رؤساء الجمهورية اليمنية ،المصدر السابق ،ص ٤٥.

[lv] محمد محسن الظاهر، المصدر السابق ،ص ١٨٢.

[lvi] ملف العالم العربي، اليمن الشمالي ،سياسة ،اغتيال الغشمي ونتائجه ،الدار العربية للوثائق ،بيروت، وثيقة رقم١١٢٠، في ٢١/ تشرين الثاني عام ١٩٧٨، ي ش -١١٠٤\١.

[lvii] بلقيس أحمد منصور أبو إصبع ،النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ،المصدر السابق ،ص ٧٤.

[lviii] وزارة الإعلام، الديمقراطية في الخطاب السياسي للرئيس علي عبد الله صالح ، مركز التوثيق الإعلامي ، صنعاء ،٢٠٠٦م، ص ٣٥.

[lix] بلقيس أحمد منصور أبو إصبع ،النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ،المصدر السابق ،ص ٧٣.

[lx] عبد الولي الشمري ، المصدر السابق ،ص ١٢٣.

[lxi] المصدر نفسه، ص ٩٨.

[lxii] سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية ،المصدر السابق، ص٧٨٢.

[lxiii] محمد محسن الظاهر، المصدر السابق، ص ٣٥٣.

[lxiv] حسين حسين صالح سميع ، المصدر السابق، ص٨٦.

[lxv] فضل أبو غانم ،المصدر السابق ،ص ٣٥١-٣٥٣.

[lxvi] سعيد أحمد الجناحي ،الحركة الوطنية ،المصدر السابق، ص٧٨٢.

[lxvii] عبد الله أحمد ناصر الذهب ،المصدر السابق، ص٣٢.

[lxviii] حسين حسين صالح سميع ، المصدر السابق ، ص١٧٦.

[lxix] المصر نفسه، ص ١٧٧.

[lxx] سنان أبو لحوم ،المصدر السابق،٣٥٢.

[lxxi] نقلاً عن :عبد الله أبو عياش، آفاق التنمية والصناعة في دول الخليج العربي ، ،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،الكويت ،ص ١٧٣-١٧٤.

[lxxii] سنان أبو لحوم ،المصدر السابق ،ص٣٥٩.

[lxxiii] حسين حسين صالح سميع، المصدر السابق ،ص٢٢٦.

[lxxiv] بلقيس أحمد منصور ابو إصبع ،الأحزاب الديمقراطية والتحول الديمقراطي في اليمن دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،٢٠٠٣م،٤٣٠.

[lxxv] نقلاً عن : حسين حسين صالح سميع ،المصدر السابق ، ص٢١٧.